المـــــــرأة وجـــائـــــزة نـــوبـــل لـلـســلام

ميعاد الطائي

في انتصار كبير للمرأة عبر مشوارها الطويل في نيل حقوقها وإثبات دورها الفاعل في التحولات الديمقراطية وفي مجال حقوق الإنسان حصلت الناشطة اليمنية توكّل كرمان على جائزة نوبل للسلام ضمن ثلاث نساء لكفاحهن الطويل والمثمر في المطالبة السلمية بحق المرأة في المشاركة الكاملة في تحقيق السلام .

ومن خلال قراءة للأحداث الجارية في المنطقة وتسلسلها الزمني نجد أن منح الجائزة لليمنية توكل كرمان قد جاء بعد انطلاق الثورات العربية في أكثر من دولة حيث لم تكن كرمان المرشحة العربية الوحيدة لنيل هذه الجائزة بل كان هناك الكثير من الأسماء لناشطين عرب أبرزهم وائل غنيم، الأمر الذي يعطي مؤشرات واضحة لنجاح الشباب العربي في إيصال صوتهم إلى الرأي العام ليشكل هذا ضربة موجعة للأنظمة الدكتاتورية التي كانت حريصة عبر العقود الماضية على تكميم الأفواه واتباع سياسة التعتيم الإعلامي ومحاولة وضع الشعب في سجن كبير بعيدا عن التواصل مع العالم الخارجي .

توكّل كرمان كاتبة صحافية وناشطة حقوقية يمنية ورئيسة منظمة صحافيات بلا قيود نجحت في تكسير جميع القيود التي تكبل المواطن العربي بصورة عامة والمرأة بصورة خاصة لتصل بقضيتها بعيدا إلى مسامع العالم أجمع لا سيما بعد فوزها بجائزة نوبل للسلام كأول امرأة عربية مسلمة تحقق هذا الانجاز لها ولبلدها الذي يشهد ثورة شعبية انطلقت منذ أشهر طويلة في تظاهرات سلمية كانت كرمان إحدى قادتها والداعين إليها .

ويرى المتابعون للمشهد العربي أن فوز كرمان بالجائزة يعد اعترافا دوليا بالربيع العربي وحق الشعب في التغيير وسيساعد على توجيه الأنظار إلى هذه الثورات خاصة في اليمن ،حيث مارست الصحفية كرمان نضالها على إحداث التغيير عبر عملها كناشطة حقوقية بارزة في الحركة الاحتجاجية اليمنية، وقد لعبت دورًا رائدًا في النضال من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام في اليمن.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن فوز امرأة عربية بهذه الجائزة لها دلالات كبيرة وتأكيد على ضرورة مشاركة المرأة العربية في البناء الديمقراطي وصناعة السلام في بلدها وفي العالم . وتأتي هذه المناسبة في ظل التهميش الكبير للمرأة العربية في ممارسة حقوقها وحرمانها من المشاركة السياسية ودورها في بناء المجتمع فضلا عن إبعادها عن المشاركة في صنع القرارات بما فيها تلك التي تتعلق بحقوقها وحياتها .

لذلك علينا أن نشرع نوافذ الأسئلة الآتية : ماذا سيشكل فوز كرمان بجائزة نوبل للسلام بالنسبة لوضع المرأة في العالم العربي ؟ هل سيساهم في توسيع مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية ؟

من خلال معرفة الواقع العربي يمكننا أن نقول بأن الأسباب التي تقف في طريق مشاركة المرأة في الحياة السياسية اكبر من أن تعالج من خلال منح جائزة لسيدة عربية حيث تقف الكثير من المعوقات أمام هذه المشاركة في مقدمتها الموروث الاجتماعي والنظرة الدونية للمرأة من قبل الرجل الشرقي والعربي بالتحديد .

وفي حين تحرم المرأة من حقوقها في مجتمعاتنا تشترك مع كرمان سيدتان في تقاسم الجائزة إحداهما رئيسة دولة ليبريا ألين جونسون سيرليف وهو الذي يعكس تبوُّء النساء مناصب مهمة في العالم ومشاركتها الرجل في قيادة البلاد على عكس ما يحدث في دولنا المتأخرة كثيرا في مجال مشاركة المرأة الحقيقية في مركز القرار بل وتحرم أصلا من حق الترشيح للانتخابات ومن حق الانتخاب في بعض الدول .

ما نريد أن نقوله هنا بأن فوز كرمان بالجائزة سيكون دافعا قويا للنساء العربيات على المضي في المطالبة بحقوقهن وفي دورهن في بناء المجتمع والتحول الديمقراطي ، ونتمنى من مرحلة التغيير التي يمر بها الربيع العربي أن تشمل تغييرا في المفاهيم والأفكار باتجاه إعطاء المرأة دورها الحقيقي وحقها في المشاركة في الحياة السياسية ،حيث يقول السيد ثوربورن ياغلاند " رئيس اللجنة المسؤولة عن منح الجائزة (لا يمكننا تحقيق الديمقراطية والسلام الدائم في العالم إلا إذا حصلت النساء على الفرص نفسها التي يحصل عليها الرجال للتأثير في التطورات على جميع مستويات المجتمع).

نـــوبـــل يمـنـــح غـصـــن الـــزيـــتـــون لـلـمـــرأة

إيمان محسن جاسم

نوبل للسلام يتوّج المرأة العربية ويمنحها جائزته لعام ٢٠١١،هي توكّل عبد السلام كرمان ، ابنة اليمن الذي فقد سعادته وتحولت ميادينه لساحات تطالب بالتغيير منذ أشهر عديدة ، لم تكن توكّل وحدها من أخذت الجائزة فمعها رئيسة ليبريا وناشطة من نشطاء المجتمع المدني في ليبريا أيضا ، إذن هو تتويج للمرأة التي اختارت الكفاح السلمي لنيل الحقوق والمطالبة بها .

وما يهمنا في نوبل هذا العام إنه اعترف بالربيع العربي وما أفرزه من تغييرات كبيرة جداً، بل هو اعتراف بأهمية التغيير ودور المرأة العربية في ذلك التغيير الذي تشهده المنطقة منذ بداية عام ٢٠١١.

وإذا كانت بعض من خيبة الأمل قد أصابت مثقفي العرب جرّاء عدم فوز أودنيس بالجائزة في فرعها الأدبي رغم أنه كان من أبرز المرشحين لنيلها هذا العام ، فإن منح توكل غصن السلام من شجرة نوبل يمثل في ما يمثله إنجازاً ليس للمرأة العربية فقط بل للمجتمع العربي وفعالياته التي نشطت أيما نشاط في الأشهر الماضية واستطاعت أن تقوض حكومات مستبدة وتطيح بها خارج حسابات التاريخ ، بل تكشف زيف الشعارات التي رفعتها هذه الأنظمة سنوات طويلة.

وعلينا هنا أن نستكشف معالم فوز توكل ورفيقاتها من ليبريا البلد الذي نخرته النزاعات والحرب الأهلية سنوات عدة،فماذا يمكن أن نخرج من نتائج تمكننا من إدراك معنى الجائزة ورمزيتها والرسالة التي وصلتنا نحن العرب بعد ربيع طال أمده علينا ومازالت بعض شعوبنا تقاوم وبعض حكامنا يتعالون ويكابرون ويقمعون .

البُعد الأول يتمثل بأهمية ودور المرأة العربية في صناعة التغيير بحد ذاته، هذا الدور الذي تجسد فعليا باعتراف الأكاديمية السويدية المتخصصة بمنح جوائز نوبل بالدور الكبير للمرأة العربية في صناعة التغير، ولم يأت منح الجائزة من فراغ بقدر ما جاء من تراكم أحداث كثيرة شهدها عام ٢٠١١ كانت المرأة موجودة بقوة ليس في اليمن ومن خلال توكل فقط بل المرأة العربية في كل مكان سواء أكانت مناهضة للواقع أو متمردة عليه أو ملتزمة الصمت الإجباري الذي يفرضه أحياناً عليها الواقع الذي تعيشه في مجتمع ما زال يتعامل مع المرأة كمخلوق من الدرجة الثانية ، فعندما نجد ناشطات مدنيات مثل توكل وغيرها من النساء العربيات يقدن المجتمع المدني المحلي في تظاهرات سلمية ويعبرن ليس عن مطالبهن كنساء بل عن مطالب المجتمع بأسره ويتم اعتقالهن من قبل السلطات الأمنية ، فإنما هذا يمثل قمة ما يمكن أن تصل إليه المرأة العربية من عطاء وتضحية وحباً للحياة الحرة الكريمة .

البُعد الثاني يتمثل ببروز المجتمع المدني العربي كقوة لايستهان بها وعامل مهم جداً من عوامل التغيير في المنطقة،والجميع يعرف الدور الكبير لمنظمات المجتمع المدني العربي في الأشهر الأخيرة ، هذا الدور الذي جعل الكثير من الحكومات تتهم هذه المنظمات بشتى التهم وتنكل بأعضائها وتزجهم بالمعتقلات بحجج واهية جداً .

لهذا نجد بأن فوز توكّل إنما هو فوز للمرأة العربية في كل مكان ، وهذا ما سيدفع النساء العربيات لأن يأخذن دورهن في صناعة التغيير المطلوب في البلدان العربية من جهة ومن جهة ثانية إجبار الحكومات على الاعتراف بدورهن في التنمية والديمقراطية وبناء دولة المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات ، الدولة التي تكون للمرأة فيها مكانة وقيمة خاصة وإن المرأة في عالمنا العربي أكثر من نصف المجتمع.

جسر

■ د. سعد بن طفلة العجمي
saad@alaan.cc

الكـويـت.. غيـر

لعلّي لا أضيف للقارئ العراقي الكريم جديداً إن قلت إنّ العهد المباد لنظام صدام حسين قد خرّب العلاقات مع جيرانه كافة. فهو دخل مع إيران في حرب استمرت ثماني سنوات، وتعرض لانتهاكات تركية لسيادة بلاده بحجة مطاردة الكراد، وانقطعت علاقاته مع سوريا التي يحكمها حزب بعث آخر منذ وصوله الحكم عام ١٩٧٩، وغزا الكويت عام ١٩٩٠. ولم تكن علاقته بالمجتمع الدولي أحسن حالا من علاقته بجيرانه و"أشقائه" العرب. ولو كنت عراقيا لحرصت كل الحرص على تميز علاقة بلادي المستقبلية بالكويت تحديدا. وذلك لأن الكويت دون باقي دول الجوار العراقي ليس لديها مخطط ولا أجندة ولا أيديولوجية فكرية ترغب في تصديرها للعراق. فجيران العراق لهم أجندات متفاوتة في ما يرغون بأن يرونه في عراق المستقبل. فالسعودية مثلا دولة محورية عربيا وإسلاميا، وقوة نفطية عالمية، وقدرها أنها تحاول ملء فراغ قيادة الأوضاع العربية، وخصوصا في ظل انشغال مصر بثورتها ونتائجها.

وسوريا تعتبر أنها الوريث الأيديولوجي الشرعي لعراق ما بعد صدام، صحيح إنها مشغولة بأوضاعها الداخلية حاليا، لكن الأصح إنها ساعدت كثيرا من البعثيين بعد سقوط نظام صدام وطمحت أطراف فيها إلى العودة لحكم العراق قسرا.

وتركيا لا تخفي اهتمامها بالشأن الداخلي العراقي وترى أنها حامية حمى التركمان ويخيفها إعلان دولة كردية مستقلة يمكن لها أن تفجّر أوضاع كردها فيتطلعون للانفصال والاستقلال.

أما إيران، فهي لا تخفي تدخلها هي الأخرى في الشأن العراقي، ويتراوح طموحها من خيالات فارسية قديمة إلى صك توكيل منحته لنفسها لحماية الشيعة بالعالم بمن في ذلك شيعة العراق، في وقت تسوم فيه أشقاءهم العرب الشيعة الخسف عبر الحدود في عربستان.

وحتى الأردن، على الرغم من تلاشي أحلام الهاشميين في العودة لحكم العراق، إلا أن هناك من يرى إرثا هاشميا في دولة العراق الحديثة التي تشكلت وانتعشت وازدهرت في أيام حكم الهاشميين منذ عام ١٩٢٠ وحتى سقوط حكمهم عام ١٩٥٨.

وبالتالي وبكل صراحة ووضوح، فإن الكويت هي الدولة الجارة الوحيدة للعراق التي لا أجندة لها ولا طموح في الداخل العراقي، فلا هي عدديا قادرة على التغلغل في العراق، ولا هي عسكريا قادرة على تهديد أمن العراق، ولا هي اقتصاديا مؤثرة بأي شكل على الاقتصاد العراقي.

أكتب هذا المقال وأنا أتابع من لا يتوقف عن افتعال المشاكل مع الكويت بكل شاردة وواردة، بينما يمكن أن تكون الكويت بسبب طبيعتها التجارية تاريخيا منفذاً للعراق، ورئة يتنفس منها الاقتصاد العراقي جنوباً.

في أول تسلّمه رئاسة العراق، قال لي الرئيس غازي الياور في لقاء بالكويت: علينا أن نحافظ على الكويت في هذه المنطقة بعيداً عن مشاكلها وحروبها، ونعاملها مثلما عامل الأوربيون سويسرا أثناء الحرب العالمية الثانية، ففي ذلك خير للجميع على المدى البعيد.

يا جماعة، ترى الكويت غير!!

كاريكاتير

■ عادل صبري

تحـريـر الـقـطّاع الخـاص.. وصـايـة أم شـراكـة؟!

لبيد جلال الحنفي

كما هو معروف فقد دامت هيمنة الدولة على الاقتصاد والسوق العراقية لعشرات السنين بدأت مع قيام الدولة الحديثة ١٩٢١ وحتى وقتنا الحاضر، تتخللها محاولات عديدة من قبل القطاع الخاص منها فاشلة ومنها ناجحة لتأسس شراكة حقيقية مع الدولة تقابلها خطوات إيجابية أحيانا وسلبية أحايين أخرى من قبل الدولة لتعزيز هذه الشراكة حتى انتهت الأمور إلى وجود منظومة قانونية كاملة تحاصر القطاع الخاص وتلاحقه وتعد عليه أنفاسه، لقد دأبت الحكومات في العراق منذ ١٩٥٨ السنة التي توقف فيها النمو الطبيعي للقطاع الخاص لا سيما الصناعي منه، دأبت على معاملة القطاع الخاص والتحدث عنه كأنه أحيانا طفل صغير لم يكتمل نموه بعد، أو أحيانا أخرى كأنه وحش هائج ينوي ابتلاع الأخضر واليابس، وفي كلا الحالتين فان النتيجة دائما واحدة وهي الحذر والتردد والشك في كل مرة يتطلب الأمر فيها الانفتاح على القطاع الخاص.

إن الاقتصاد الوطني اليوم يعاني من مجموعة اختلالات خطيرة تتمثل بالأحادية المزمنة للإنتاج والارتفاع المتصاعد للاستهلاك على حساب الإنتاج والتنمية الشاملة بالإضافة إلى توقف جميع الخطوط الإنتاجية الأخرى ماعدا خط الإنتاج النفطي ناهيك عن عوالق أخرى كالفساد والالتزامات المالية الضخمة التي تورطت بها الميزانية العامة وما إلى ذلك، ما يتطلب ذلك وعيا موضوعيا من قبل الدولة في اعتماد ذهنية الشراكة بدل الوصاية كطريق أضمن لكسب الشركاء وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة كنتيجة للتحالف مع القطاع الخاص في إطار عملية تنظيم وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، فلا تملك الدولة اليوم الامتيازات الكافية أو القدرة اللازمة لتلعب دور الأب الراعي لحركة النشاط الاقتصادي كما كانت تفعل في الماضي أو كما كانت توهم نفسها أحيانا بأنها تستطيع أن تفعل فللأبوّة ثمنها كما هو معروف.

إن القطاع الخاص وخصوصا الصناعي ذا الاستثمارات الخارجية منه يمتلك اليوم قدرات مهمة في مجال الإنتاج والتسويق والإدارة الحديثة المستندة إلى الربحية والكفاءة، والتكنولوجيا المتطورة ناهيك عن السمعة السوقية التي يتمتع بها بعضهم في الأسواق المالية الدولية، تؤهله لقيادة قطاعات إنتاجية وطنية عديدة متوقفة اليوم ومشلولة بسبب العجز المالي وشيخوخة النظام الإداري وصعوبة الالتقاء بالتكنولوجيا الحديثة التي يعانيها القطاع العام بسبب بنيته الهرمة، ما يحتم على الدولة أن تتبنى أسلوبا مختلفا وعقلية مغايرة لعقلية الوصاية والاستعلائية في تعاملاتها مع القوى الاقتصادية الأخرى إذا ما أرادت أن يكون صوتها مسموعا، كما يجب عليها أن تعي أن عملية تعاطيها وحاجتها إلى القطاع الخاص بشقيه المحلي وغير المحلي ليس ضربا من الرفاهية، وإنما هي ضرورة تاريخية لا يؤدي تأجيلها سوى إلى بعض العطل في مسيرة التأريخ والى مزيد من التدهور في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية.

بمزيد من الوضوح يجب الإقرار أن الدولة اليوم ليست في مواقع مناسبة لتتخير بين أن تنفتح على القطاع الخاص أو لا، فمع واقع محدودية الإنتاج النفطي الذي يعد العمود الفقري لمجمل الناتج الإجمالي المحلي والمحكومة وارداته بعدد من الاستحقاقات الدولية، وأيضا مع وجود العجز الهائل في الميزانية العامة التي لا تعد وفقا لدراسات جدوى وإغلاقها لايخضع لحسابات ختامية، إلى جانب فقدان السيطرة الكلية على حالات التسرب المالي الضخم الذي يهدد فعليا بانهيار القطاع العام.. كل ذلك لايجعل من الدولة في موقع مستقر تماما لتفرض شروط وصايتها على الآخرين الذين يملكون حلول إخراج اقتصاد البلد من أزمته، كما لايسمح لها أن تستمر طويلا بدفع الأمور إلى الحافة في انتظار لمعجزة.

على الدولة أن تحدد أولوياتها في عملية علاج مشاكل المجتمع الاقتصادية وذلك بعد أن تحدد بالدقة هذه المشاكل ومن ثم البدء بالخطوات العملية باتجاه فكها، وهذا لا يتأتى إلا من خلال دراسة موضوعية لمجمل الواقع الاقتصادي العراقي، حيث توفر نتائج مثل هذه الدراسات السقف الذهني الواقعي وأيضا الموقف المتزن المقترن بالموضوعية والتي يجب على الدولة التحلي به من أجل إيجاد الأرضية المناسبة للتخاطب مع القطاع الخاص والتفاوض على قاعدة الإدراك الكامل لما لها وما عليها بما يمكنها بالنهاية من التعامل مع المسألة برمتها بموضوعية اقتصادية وسياسية وتشريعية بعيدا عن الأحلام والتصورات ذات الطابع الذاتي المبنية على التكهنات، وبعيدا عن المكابرة، وتقييمات عديمي الخبرة، زائدا أوهام فرضية السوق البكر وتعطش الرأسمال الخاص إليه حيث يمكن لهذا أن يتحقق فعلا ولكن من خلال احترام مصالح جميع الأطراف.

إن الابتعاد عن التشكيك اللامعنى له بكفاءة القطاع الخاص واتهامه بنواياه والتوقف عن التدخل في شؤونه ومحاولة فرض الوصاية على مؤسساته ومنظماته المدنية والشروع باستصدار تشريعات عادلة أساسها الشراكة الاقتصادية بين الدولة وبينه تنظر إلى مصالح الجميع بعين واحدة، وتوفر له الحماية اللازمة بما لايؤثر على الاستحقاقات الأخرى من حيث انضمام العراق إلى المنظمات الدولية، والتحرر من ذهنية الموظف الذي يدير وسائل الإنتاج ولا يملكها الذي يروج إلى مفهوم (وصاية القطاع العام وعدم أهلية القطاع الخاص)، والاهم من كل ذلك الإيمان العلمي بان الشراكة أو التحالف مع القطاع الخاص هو ضرورة وليس رفاهية، كل ذلك سيمهد الطريق إلى إظهار حسن نوايا الدولة تجاه من تعتزم أن تجعلهم شركاء استراتيجيين. والعملية معكوسة أيضا، فإظهار المبادرات الجريئة والتحلي بالوعي الضروري لاستيعاب واقع الاقتصاد وإظهار الجدية والكفاءة اللازمة وإبراز القابليات العلمية والتحلي بروح المسؤولية العالية والتركيز على التعاون البناء والابتعاد عن عقلية اقتناص الفرص وإشاعة فوضى الإنتاج والتجاوز على القانون واستثمار حاجة الدولة للضغط باتجاه مطالب قد تكون معيقة لمجمل العملية الاقتصادية، هي خطوات مهمة لتقنع الدولة والمتشككين بكفاءة القطاع الخاص على إدارة عمليات إنتاجية ضمن ما هو مطلوب.

laubaid@yahoo.com